الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

~~A/35/[illegible]~~
S/14141
2 September 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه المذكرة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٠ والواردة من وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن التوتر السائد حاليا في جنوب شرقي آسيا والسبيل السليم للتوصل الى تسوية لذلك الوضع ، ونرجو من سعادتكم التكرم بتعميم هذه المذكرة وهذه الرسالة بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ها فان لاو
الممثل الدائم لجمهورية فييت نام
الاشتراكية لدى الامم المتحدة

* A/35/150

مرفـــق

مذكرة من وزارة خارجية جمهورية فييت نـام الاشتراكيـــة

ترى حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية أن من الضرورى ايضاح الحقائق المتعلقة بالتوتـــر السائد حاليا في جنوب شرق آسيا والسبيل السليم للتوصل الى تسوية لذلك الوضع .

الجـزء الأول

ما هو مصدر الخطر الذى يتهدد أمن تايلنـد ويتهـدد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيـا ؟

تعتقد الدوائر الحاكمة في تايلنـد ، كما يعتقد عدد آخر من الاشخاص أن الوضع فـــي كمبوتشيا ووجود القوات المسلحة الفييتنامية هناك يشكلان تهديدا لتايلنـد ، وأنهما السبب فـي عدم استتباب السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

ما هي الحقيقة ؟

١ ـ لقد كانت منطقة جنوب شرقي آسيا من أقل مناطق العالم استقرارا طوال الأعوام الأربعـين الماضية ، فهي منطقة تجتاحها حروب لا تنقطع ولا يعرف السلم اليها سبيلا . وقد كانت مسرحـــا هاما للعمليات في خلال الحرب العالمية الثانية . وبعد عام ١٩٤٥ ، ذهب العديد من بلـدان جنوب شرقي آسيا ضحية الحروب الاستعمارية التي شنها المستعمرون الفرنسيون والبريطانيـــون والهولنديون ، وتبعتها الحرب العدوانية التي شنها الامبرياليون الامريكيون في الهند الصينية . وطوال الفترة الماضية التي تزيد عن ثلاثين عاما ، قامت الدوائر الحاكمة الصينية ، من خلال المنظمات الماوية ، ووكالة المواطنين الصينيين وغير ذلك من الوسائل ، باثارة الحروب الاهلية والاضطرابـات في بورما ، وماليزيا والفلبين ، كما قامت بتدبير انقلاب في اندونيسيا ، وطالبت بالحصول علـــى أراض تابعة لبلدان جنوب شرقي آسيا . وقد كشفت الصين بوضوح عن مطامعها في احتكار الهيمنـة على البحر الشرقي . (تبين الخرائط التي تنشرها الصين منذ عام ١٩٥٠ حدودها في البحـــر الجنوبي ممتدة الى مسافة ١٢ ميلا من سواحل فييت نام وماليزيا واندونيسيا والفلبين ، متجاهلـــة بذلك المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لهذه البلدان وأرصفتها القارية) وقد استخدمـــت الصين القوات العسكرية لتستولي على أرخبيل هوانغ سا (باراسلز) التابع لفييت نام في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، وتطالب حاليا بالسيادة على أرخبيل ترونغ سا (سبراتليز) التابع لفييت نـام . وعقب هزيمة الامبرياليين الامريكيين في الهند الصينية ، عملت الدوائر الحاكمة الرجعية في بيجنـغ ، من خلال نظام بول بوت المبيد للجنس ، على تحويل كمبوتشيا الى منطلق للتوسع ، وشنت حربـــا

عدوانية من اتجاهين على فييت نام ، وهددت لاوس تهديدا خطيرا ، وأثارت المعارضة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، وواصلت في الوقت نفسه تقديم المساعدة الى حركات التمرد الماوية ضد حكومات بلدان جنوب شرقي آسيا .

ويتضح من ذلك أن الاسباب الحقيقية التي أدت الى تقويض الاستقلال ، والسلم والاستقرار في هذه المنطقة منذ أوائل الاربعينيات وحتى عام ١٩٧٥ هي الروح العسكرية ، والاستعمار ، والامبريالية الامريكية والرجعيين الصينيين . وفي الوقت الراهن ، فان سياسة التوسع والهيمنة التي تنتهجها الدول الكبرى ، وهي السياسة التي تتبعها دوائر بيجنغ الحاكمة بالتواطؤ مع الامبرياليين الامريكيين انما تشكل تهديدا عاما ، ومباشرا وطويل الأجل لاستقلال ، وسلم واستقرار بلدان هذه المنطقة من العالم . ومن ناحية أخرى فقد أمكن بفضل كفاح شعوب جنوب شرقي آسيا ، والقتال الذى خاضته شعوب الهند الصينية الثلاثة بصمود وحققت فيه النصر على الاستعمار ، والامبريالية الامريكية والتوسعيين في بيجنغ ، ازالة المعوقات التي كانت تعترض سبيل التنمية في تلك المنطقة ، والمساهمة على نحو ملموس في حماية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم . وقد برهن التاريخ على أن الاتحاد السوفياتي كان دائما صديقا لشعوب جنوب شرقي آسيا ، وانه يساند بقوة كفاح شعوب الهند الصينية الثلاثة وشعوب بلدان أخرى في المنطقة من أجل تحقيق السلم ، والاستقلال والرفاهية .

٢ - وعلى الرغم من الهزائم التي لحقت بدوائر بيجنغ الرجعية الحاكمة في كمبوتشيا ، وفييت نام ولاوس في عام ١٩٧٩ ، فانها لم تتخل عن السياسة العدوانية التي تتبعها ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، سعيا لتحقيق أطماعها في التوسع والهيمنة في جنوب شرقي آسيا . ومازالت تساورها أوهام ضخمة في أن تستغل موسم الامطار الحالي لتكثيف أنشطتها ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وهي تحاول بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ، وبواسطة تايلند ، أن تدفع ما تبقى من قوات بول بوت وغيرها من رجعيي خمير الى العودة الى كامبوتشيا من تايلند لاثارة القلاقل ضد الثورة الكمبوتشية حتى تستمر الاعمال العدائية على امتداد الحدود المشتركة لكمبوتشيا وتايلند . وفي الوقت ذاته تستهدف الحملة الدولية المحمومة التي تقوم بشنها الابقاء على مقعد لطغمة بول بوت في الأمم المتحدة والحيلولة دون اعتراف بلدان أخرى بالمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، واحباط الاتجاه نحو عقد حوار بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام ، وتقويض السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . وفي نفس الوقت قام رجعيّو بيجنغ بتصعيد أنشطتهم المناهضة لفييت نام في جميع الميادين : بتأخير الجولة الثالثة من المحادثات بين فييت نام والصين ، وارسال المزيد من القوات العسكرية الى الحدود الصينية الفييتنامية ، وتكثيف الاعمال الاستفزازية العسكرية ، وانتهاك سيادة فييت نام الاقليمية على أراضيها ومجالها الجوى والبحرى ، وفرض حصار اقتصادى ، وشن حرب نفسية ، ومواصلة المحاولات الرامية الى اثارة الاضطرابات في فييت نام من الداخل ، واطلاق المزيد من التهديدات " بشن هجوم آخر على فييت نام " . وقد مارسوا قدرا أكبر من التخويف والتهديد ضد لاوس ، وقاموا بتصعيد محاولاتهم الرامية الى تحقيق " التطور السلمي "

واثارة الاضطرابات فيها بغية بث الخلاف بين لاوس ، وفييت نام وكمبوتشيا وتقويض التضامن بين بلدان الهند الصينية الثلاثة . ويعتبر ما يعرف باسم " الاعادة الطوعية للوطن " وكذلك سلسلة الاستفزازات المسلحة التي بدأتها تايلند على الحدود المشتركة لتايلند وكمبوتشيا ،وعدوان تايلند على أراضي لاوس الواقعة على نهر الميكونغ ، وقيام تايلند باقفال حدودها مع لاوس ، وحملة الافتراءات التي تشن حاليا ضد فييت نام ، اجزاء مدروسة ومتناسقة من مخطط بيجنغ الاجرامي العام .

ولا بد للرأى العام العالمي من التيقظ نظرا للأنشطة المحمومة التي تقوم بها السلطات الامريكية ، وتواطئها المتزايد مع توسعيّ بيجنغ في المخططات المناهضة لبلدان الهند الصينية الثلاثة . وقد شاركت حكومة كارتر الصين في ترديد الافتراءات ضد فييت نام ، وساعدت الدوائر الحاكمة التايلندية على تصعيد انتهاكاتها لسيادة كمبوتشيا الاقليمية ، فقد نظمت جسرا جويا لارسال أسلحة المشاة ، والدبابات والمدفعية الثقيلة على وجه السرعة الى تايلند ، وبعثت بالمزيد من العسكريين الامريكيين اليها ، وقامت السفن الحربية الامريكية بزيارتها ، ومارست ، فضلا عن ذلك ، الضغط على رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتصبح حلفا عسكريا ، كما أنها تعتزم المضي في خطتها الرامية الى انشاء قواعد جديدة لقاذفات القنابل الاستراتيجية من طراز ب ٥٢ في أستراليا .

٣ - وقد حاول جميع المعتدين على بلدان الهند الصينية الثلاثة على مدى الاربعين سنة الماضية ، اخفاء أطماعهم وتبرير ما يقومون به من أعمال عدوانية بحجة أنها تستهدف " مناهضة خطر التوسع الشيوعي " .

وفي عام ١٩٧٩ شنت الصين والولايات المتحدة سلسلة من حملات الافتراء ووجهتا الى فييت نام تهمة " العدوان على كمبوتشيا " ،و " تصدير اللاجئين " ، و " استعمال المواد الكيميائية السامة في كمبوتشيا " ، و " احداث المجاعة لابادة الأمة الكمبوتشية " ، و " غزو تايلند " . . بيد أن الوقائع المتعلقة بأحداث تعود الى أكثر من عام مضى تدحض هذه المزاعم الشائنة . وقد اختلقا الآن قصة عما يسمى " تهديد فييت نام لتايلند " بهدف تفجير حملة ضد فييت نام .

هل تمثل فييت نام تهديدا لتايلند ؟

لم ترسل أى من فييت نام أو لاوس أو كمبوتشيا قوات عسكرية الى تايلند في أى وقت من الأوقات . غير انه كثيرا ما كانت لاوس وكمبوتشيا ضحية للعدوان التايلندى مثلما كانت فييت نام ضحية للعدوان الصيني ، فضلا عن أن القوات العسكرية التايلندية قامت بغزو فييت نام ثلاث مرات .

وفي خلال الاعوام الاربعين الماضية قامت تايلند بارسال قواتها العسكرية مرتين لغزو بلدان الهند الصينية : ففي عام ١٩٤٠ أرسلت قوات عسكرية للاستيلاء على أربعة أقاليم كمبوتشية ، وجزء من أراضي لاوس الواقعة على الضفة الغربية لنهر الميكونغ وقامت في الستينيات بارسال قوات عسكرية الى فييت نام ولاوس وكمبوتشيا لتشترك في الحرب العدوانية التي يشنها الامبرياليون الامريكيون ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وفضلا عن ذلك فقد سمحت مرتين في خلال الاعوام الاربعين

الماضية لأعداء بلدان الهند الصينية الثلاثة باستعمال أراضي تايلند كقاعدة ضدها . وفي الستينيات ، أنشأت الولايات المتحدة قواعد عسكرية للأنشطة التي يقوم بها الرجعيون من الكمبوتشيين واللاويين ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، عارضت تايلند سياسة حياد كمبوتشيا ولاوس . ومازالت تساور بعض أعضاء الدوائر الحاكمة التايلندية أطماع في اقامة دولة كبرى تدمج فيها لاوس وكمبوتشيا في منطقة نفوذ تايلند . ومن الواضح أن الأمر لا يتعلق بتهديد فييت نام بالاعتداء على تايلند بل يتعلق بالتواطؤ بين الصين ، وهي المعتدى الرئيسي الذى كان على فييت نام مجابهته عبر التاريخ ، وبين تايلند ، وهي المعتدى الرئيسي الذى كان على كمبوتشيا ولاوس مجابهته عبر التاريخ ، ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة .

وكثيرا ما كانت بلدان الهند الصينية الثلاثة ، في خلال تاريخها الطويل وخلال فترة ماضية تزيد عن ١٠٠ عام ، ضحية لقوات عدوانية خارجية . وطالما راودت المستعمرين ، والمشربين بالروح العسكرية ، والامبرياليين الامريكيين والتوسعيين الصينيين أطماع الهيمنة على بلدان الهند الصينية الثلاثة وكانوا يعتبرونها ساحة قتال واحدة ، بيد أنهم سعوا في الوقت ذاته لبث الشقاق بينها ، واثارة العداء الوطني وتحريض البلدان الثلاثة كل ضد الآخر . ولم يكن لشعوب البلدان الثلاثة في أى وقت من الاوقات سوى عدو مشترك واحد ، ومن ثم فانه من الأهمية بمكان أن تتحد البلدان الثلاثة اتحادا وثيقا في كفاحها ضد العدو المشترك لكي تتمكن من تحقيق استقلالها وحريتها وحمايتهما . وقد قامت فييت نام ، انطلاقا من هذه الروح ، بارسال قواتها العسكرية في ثلاث مناسبات للقتال ضد العدو المشترك الى جانب شعبي لاوس وكمبوتشيا الشقيقين . وقد انسحبت القوات الفييتنامية بعد انتهاء الحرب في كل من المناسبتين الاوليين . وتوجد حاليا قوات مسلحة فييتنامية في لاوس وكمبوتشيا بموجب معاهدتي السلم والصداقة والتعاون المبرمتين بين فييت نام ولاوس وبين فييت نام وكمبوتشيا للمساعدة على الحماية المشتركة لاستقلال كل من الشعوب الثلاثة وسيادة وسلامته الاقليمية وحياة الطبقة العاملة المسالمة فيه . ولم تتعد القوات الفييتنامية في أثناء القتال الى جانب شعبي لاوس وكمبوتشيا الشقيقين في أى وقت من الأوقات أراضي البلدان الثلاث ، ولم تمتد الحرب في أى وقت الى خارج شبه جزيرة الهند الصينية . ولا يمثل وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ولاوس تهديدا لأى شخص كان ، بل انه يتيح الفرصة لتقديم المساعدة المتبادلة من أجل حماية استقلال وحرية كل بلد من هذه البلدان ضد قوى العدوان ، وضد أولئك الذين يعملون على تقويض السلم والاستقرار في بلدان المنطقة .

لقد رفضت السلطات في تايلند في مناسبات عديدة اقتراح فييت نام بأن يوقع البلدان معاهدة عدم اعتداء على أساس أن فييت نام لا تمثل أى تهديد . الا أن هذه السلطات اشتركت مع الصين والولايات المتحدة في اثارة ضجة واسعة النطاق حول خطر العدوان المزعوم من جانب فييت نام . والواقع ان ما تبتغيه الصين والولايات المتحدة وتايلند هو أن يلتزم الجانب الفييتنامي وحده بالتعهدات حتى تغل يده بينما تطلق يد تايلند للتدخل في كمبوتشيا ولاوس ولاتخاذ ما ترتئيه من اجراءات ضد فييت نام دون مواجهة أى اجراء مضاد .

٤ - وعلى الرغم مما يدعيه الرجعيون في بيجنغ من قلق بشأن أمن تايلند ، فانهم في واقع الأمر يوقعون بها في شرك خطير . فان ما تسعى الصين الى تحقيقه من توسع وهيمنة يدفعها الى بذل جهود دائبة للزج ببلدان أخرى في المواجهة والحرب بينما تظل هي خارج ذلك المعترك ، بل وتجني الفائدة من تلك الاوضاع . وهي تسعى بكل وسيلة ممكنة لتحويل العداء القائم بينها وبين بلدان الهند الصينية الى عداء بين تايلند وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من ناحية وبلدان الهند الصينية من ناحية أخرى . وترغب الصين في دعم قوات بول بوت وتزويدها بالعتاد عن طريق تايلند ، وفي استعمال الاراضي التايلندية كمنطلق " لحرب عصابات " طويلة الأمد ضد شعب كمبوتشيا بغية خلق التوتر على امتداد الحدود المشتركة لكمبوتشيا وتايلند . وكانت الصين في الماضي مستعدة لأن تقاتل الولايات المتحدة حتى آخر فييتنامي ، وفي وقت أقرب عهدا حاولت الصين ، عن طريق زمرة بول بوت ، أن تقاتل فييت نام حتى آخر كمبوتشي ، وبالمثل فان مخطط بكين الجامح يتمثل الآن فعلا في قتال كمبوتشيا وفييت نام حتى آخر تايلندي . ان الدوائر الحاكمة الرجعية في بكين تحاول جاهدة تحريض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضد فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ، من أجل اضعاف بلدان الهند الصينية الثلاثة وزعزعة استقرار بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وهذه الجهود الرامية الى تعزيز مخططات الهيمنة التي تنتهجها الصين مماثلة لجهودها الرامية الى توريط منظمة حلف شمال الأطلسي في مجابهة مع كتلة وارسو وتوريط الولايات المتحدة في حرب مع الاتحاد السوفياتي لكي يتم اضعاف جميع الأطراف ولكي يمكن للصين ، التي تظل متفرجة ، أن تحقق الهيمنة العالمية .

وبايجاز فان الحسابات الاستراتيجية للدوائر الحاكمة الرجعية في بكين تتصادم تماما مع مصالح شعوب جنوب شرقي آسيا ، وهي السلم والاستقرار والتعاون فيما بين بلدان المنطقة ، كما انها تتصادم أيضا مع صالح السلم العالمي والتعاون الدولي .

الجزء الثاني

كيف يمكن المحافظة على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وتصفية التوتر على طول الحدود الكمبوتشية التايلندية ؟

١ - يتضح من التحليل الوارد أعلاه أنه اذا أريد قيام سلم واستقرار وطيدين ودائمين في جنوب شرقي آسيا ، فان ثمة مطلبا أساسيا هو وقف سياسة الصين المتمثلة في استعمال القوة العسكرية ، والتهديد بالعدوان والأنشطة التخريبية ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، والانغماس في أنشطة تخريبية ضد البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا بواسطة المتمردين الماويين ، بهدف التوسع والهيمنة في جنوب شرقي آسيا ، كما ينبغي احترام الحقوق الوطنية للشعوب في هذه المنطقة ، وخاصة حق الشعب الكمبوتشي في التخلص من نظام بول بوت القائم على الابادة الجماعية - وهو عميل للنزعة التوسعية لبكين - وفي بناء بلده ، كمبوتشيا ، وفقا لتطلعاته .

ان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا هو نتيجة استخدام الصين لزمرة بول بوت - ييغ ساري ، المتخذة كأداة ، ضد كمبوتشيا وفييت نام ، ونتيجة التهديدات الصينية الموجهة ضد الحقوق الوطنية لكمبوتشيا وفييت نام . وسيجرى سحب القوات الفييتنامية بمجرد أن تنهي الصين تهديداتها لسلم وأمن كمبوتشيا وفييت نام ، وعندما يطلب ذلك مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي .

ومفتاح تسوية ما يسمى بـ "المشكلة الكمبوتشية" يكمن في قيام الصين بانهاء سياسة العداء التي تنتهجها ازاء بلدان الهند الصينية الثلاثة . ولكن الصين تقوم ، على نحو يتسم بالغدر ، بمحاولة لصرف الأنظار وذلك عن طريق تحريض تايلند والبلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية ، من أجل تقويض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وثمة خلافات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، ولكنها تتقاسم مصلحة مشتركة هي السلم والاستقرار والتعاون بغية بناء أنفسها لتصبح بلدانا مزدهرة ، كلا بطريقتها . ولا بد لبلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الخمسة كذلك أن تهتم بأمنها ، والمطلوب هو أن تقوم هذه البلدان باحترام المصالح المشروعة لكل منها ، فينبغي لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولبلدان الهند الصينية أن تطرح جانبا خلافاتها بغية تعزيز علاقات التعاون الدائم والصداقة الدائمة على أساس التفاهم المتبادل واحترام المصالح المشروعة لكل منها والتعايش السلمي دون تدخل أجنبي ، وهذا يشكل روح مقترحات السلم الواردة في البلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر الأول لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة ، الذى عقد في بنوم بن في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، كما يشكل المحتويات الأساسية لهذه المقترحات التي زيدت تفصيلا في البيان الصادر عن المؤتمر الثاني لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة ، الذى عقد في فيينتيان في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ . وتعلق فييت نام ولاوس وكمبوتشيا أهمية خاصة على علاقاتها مع تايلند . فالعلاقات الطيبة بين تايلند وبلدان الهند الصينية تشكل عاملا هاما يسهم في السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، كما أن بلدان الهند

الصينية الثلاثة قد أكدت احترامها لاستقلال تايلند وسيادتها وسلامتها الاقليمية داخل حدودها الحالية . ومن الضرورى الاشارة هنا الى أنه لا يمكن توقع صدور التزامات عن جانب واحد فقط ، اذ ينبغي أيضا للجانب التايلندى أن يبدى حسن نيته لا بالكلمات فحسب بل بالأفعال عمليا . والشعب التايلندى نفسه يطالب بأن تعمل سلطات بانكوك تحقيقا للمصالح الوطنية المشروعة لتايلند نفسها لا أن تعمل في صالح مقاصد بكين المتعلقة بالتوسع والهيمنة .

٢ - وبينما تبذل الجهود لانشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا ولازالة العقبات الناشئة عن سياسة التوسع والهيمنة التي تتبعها بكين ، فان ثمة مشكلة حالية وملحّة تتمثل في ايجاد حل مبكر للحالة التي يمكن أن تتفجّر على الحدود التايلندية الكمبوتشية .

وتحقيقا لهذه الغاية ، تقدم مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي باقتراح من أربع نقاط .

وقد رفضت الدوائر الحاكمة التايلندية اقتراح الجانب الكمبوتشي ، كما أصدرت بلدان رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا بيانا مشتركا من ١٢ نقطة في مانيلا في ١ آب/أغسطس ١٩٨٠ .

واذا قارن المرء المواقف المتخذة من جانب مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي ومن جانب تايلند ، لأمكنه أن يرى بجلاء أين يتوفر حسن النية ، وما هو الطريق الذى يشكل طريقا صحيحا وعادلا لإحلال السلم والاستقرار على الحدود الكمبوتشية التايلندية ، والذى يشكل كذلك اسهاما في إحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

(أ) حول انشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود الكمبوتشية التايلندية :

اقترح مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي أن " تتعهد كمبوتشيا وتايلند بالمحافظة على السلم والاستقرار في مناطق الحدود وبالامتناع عن استعمال هذه المناطق كنقط انطلاق لانتهاك سيادة كل منهما " ، و

" انشاء منطقة منزوعة السلاح في مناطق الحدود بين البلدين ، وايفاد لجنة مشتركة بين الطرفين لتنفيذ الاتفاقات التي تكفل السلم والاستقرار على الحدود وللتوصل الى اتفاق بشأن ايجاد شكل من أشكال المراقبة الدولية " .

وقد رفض الجانب التايلندى الاقتراح الكمبوتشي على أساس أن تايلند ليست طرفا في النزاع في كمبوتشيا وأنه لا توجد الا مصادمات عسكرية بين أطراف متنازعين على الأراضي الكمبوتشية . بيد أن من المعروف جيدا أن الحالة في كمبوتشيا خلال السنة الماضية بل ومن قبلها قد أصبحت مستقرة بصورة مطردة وأن المصادمات العسكرية لم تقع داخل أراضي كمبوتشيا فحسب بل وقعت في مناطق الحدود الكمبوتشية التايلندية حيث تسللت فلول قوات بول بوت والجماعات الخميرية الرجعية الأخرى من تايلند الى كمبوتشيا للقيام بأنشطة هدامة ، وذلك بحماية من تايلند وبمساعدة منها . وقد أدت المصادمات العسكرية على الحدود الكمبوتشية التايلندية مقرونة بالتركيز الضخم للقوات

المسلحة على جانبي الحدود الى حالة متوترة ومتفجرة جدا تسبب قلقا للرأى العالمي . وتتعلق جميع التدابير التي اقترحها الجانب التايلندى (انشاء مناطق مأمونة للاقامة ، ومراقبة من جانب الأمم المتحدة ....) بالحالة على جانبي الحدود التايلندية الكمبوتشية . وهذا في حد ذاته يكشف عن وجود عوامل تزعزع الاستقرار على جانبي الحدود بين البلدين خلال السنة الماضية بل ومن قبلها ، وخاصة منذ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . وقد أثار بعض الأشخاص في الدوائر الحاكمة التايلندية ضجيجا وعجيجا مستمرين حول وجود " تهديد لأمن تايلند من كمبوتشيا " ، ومع ذلك فهم يزعمون الآن أنه لا توجد أى مشكلة على الحدود الكمبوتشية التايلندية . وعلى ذلك فانه لا يسع المرء الا أن يستنتج أن دعايتهم خلال السنة الماضية بل ومن قبلها فيما يتعلق بوجود تهديد لتايلند انما هو محض تلفيق ، يرمي الى اعطائهم ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وللتستر على كونهم يحاولون جاهدين مساعدة زمرة بول بوت والجماعات الخميرية الرجعية الأخرى على استعمال " ملاذ " في تايلند لمقاومة الشعب الكمبوتشي .

وقد أكدت الدوائر الحاكمة التايلندية أيضا أن انشاء منطقة منزوعة السلاح على الجانب التايلندى من الحدود هو بمثابة فقدان للسيادة التايلندية على المنطقة المذكورة وتضحية من تايلند بجزء من اقليمها ، واذا كانت هذه الدوائر تخشى فقدان السيادة التايلندية فلماذا تطالب اذن بانشاء منطقة سلم منزوعة السلاح داخل كمبوتشيا ؟

لقد اقترحت تايلند انشاء منطقة سلم منزوعة السلاح على الأراضي الكمبوتشية فحسب ، تمحى فيها سلطة الحكومة الكمبوتشية وتستبدل بها سلطة الأمم المتحدة ، في حين أنه لن يتواجد على الجانب التايلندى من الحدود الا مراقبون تابعون للأمم المتحدة يتمركزون هناك . وهكذا فان تايلند تريد بوضوح محو سيادة كمبوتشيا على جزء من الأراضي الكمبوتشية لانشاء دولة داخل دولة ، كما تريد ، عن طريق وجود مراقبي الأمم المتحدة ، اضفاء الطابع الشرعي على " ملاذ " الرجعيين الخميريين في مناطق الحدود التايلندية الكمبوتشية . وهي تريد ازالة وجود القوات المسلحة الكمبوتشية في مناطق الحدود الكمبوتشية ، بينما يكون للقوات المسلحة التايلندية ، بما في ذلك المدفعية والقوات الجوية ، حق التمركز بالقرب من الحدود ، وبذلك تشكل تهديدا مستمرا لسيادة كمبوتشيا ولأراضيها ، كما ستكون لها الحرية أيضا لدعم الجماعات الخميرية الرجعية التي تتسلل الى كمبوتشيا لمقاومة الثورة الكمبوتشية ، دون خوف من هجوم مضاد .

وكما هو معروف جيدا فان فلول قوات بول بوت وغيرها من الجماعات الخميرية الرجعية في كمبوتشيا لا تعدو أن تكون مجموعات مسلحة من اللصوص تختبئ في مناطق الحدود الكمبوتشية التايلندية . وتوجد أيضا في تايلند وفي عدد من البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا جماعات ماوية متمردة مسلحة مناهضة للحكومات ، فهل سيعتبر الآن أن من الضرورى انشاء مناطق سلم منزوعة السلاح في تايلند وغيرها من بلدان جنوب شرقي آسيا لتزويد هؤلاء المتمردين الماويين بملاذ آمنة تحت رعاية الأمم المتحدة كذلك ؟ أو ليس لشتى البلدان حق اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لمعاقبة المتمردين المسلحين المناوئين للشعب ؟

ان اقتراح تايلند يرمي بجلاء لا الى تجنب المصادمات وتخفيف التوتر بل يرمي بدلا من ذلك الى انتهاك سيادة كمبوتشيا والتدخل في شؤونها الداخلية ، تمشيا مع مخططات بكين . وعلى الجانب الآخر ، فانه وفقا لاقتراح مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي فسينحصر معنى المنطقة المنزوعة السلاح في عدم وجود قوات مسلحة وعدم القيام بأنشطة عسكرية في المنطقة التي يحددها الجانبان أو عبرها ، وتستمر الدوائر الادارية المدنية التابعة لكل جانب في ممارسة سلطاتها ، ويعيش المدنيون ويتابعون أعمالهم المعتادة في المنطقة المنزوعة السلاح ، وتكون المراقبة الدولية في المنطقة المنزوعة السلاح موضع اتفاق متبادل على أساس احترام سيادة كل بلد . وبايجاز فان الغرض من المنطقة المنزوعة السلاح على نحو ما يقترحه مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي يتمثل في تجنب المصادمات المسلحة ، والمحافظة على السلم والاستقرار في مناطق الحدود ، وصيانة سيادة وأمن كل بلد ، وحماية الحياة المعتادة لأهالي البلدين في مناطق الحدود .

(ب) حول مشكلة اللاجئين الكمبوتشيين في تايلند والمعونات الانسانية :

نصت النقطتان ٢ و ٣ في الاقتراح ذى النقاط الأربع المقدم من مجلس كمبوتشيا الثورى الشعبي على تدابير تتعلق بتسوية صحيحة لهذه المشاكل الانسانية ، بيد أن الجانب التايلندى قد تمسك بموقفه الخاطئ تمسكا عنيدا .

وترى الدوائر الحاكمة التايلندية أن من الضرورى انشاء مناطق آمنة للاقامة أو منطقة سلم منزوعة السلاح على أراضي كمبوتشيا لضمان السلامة للاجئين . فاذا كانت هذه الدوائر مهتمة حقا بسلامة اللاجئين ، فلماذا لا تنقلهم الى مراكز بعيدة عن مناطق القتال ، أو الى بلدان أخرى ، وفقا لرغباتهم ؟ ولماذا أتت باللاجئين الكمبوتشيين الى نفس المناطق التي تقع فيها المصادمات العسكرية والواقعة على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية ، ثم تطلب بعد ذلك ضمان سلامتهم ؟ ولماذا قامت بتحويل مخيمات اللاجئين الى ملاذ للقوات المسلحة الخميرية الرجعية ؟ ولماذا استعطت هذه الدوائر عملية اعادة اللاجئين الى وطنهم للتستر على ما تقوم به القوات الخميرية الرجعية من أعمال تسلل عسكرى الى كمبوتشيا ؟ واذا كانت لدى هذه الدوائر حقا اهتمامات انسانية ، فلماذا تعمّدت تحويل مسألتي اللاجئين والاغاثة الى منازعات واستفزازات سياسية تؤدى الى المصادمات العسكرية ؟

ومن المعروف بصفة عامة أن لاجئي كمبوتشيا في تايلند يشملون المدنيين الذين تركوا بلدهم بسبب المجاعة والخوف من الحرب ، أو بسبب القسر الذى تعرضوا له على أيدى بقايا قوات بول بوت التي أرغمتهم على الهروب معها . ويختلط باللاجئين المدنيين أعداد كبيرة الى حد ما من بقايا قوات بول بوت وغيرها من رجعيي خمير المسلحين الذين اعتبرتهم تايلند من اللاجئين أيضا . وبموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالمركز المحايد واتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، فان بقايا قوات بول بوت وغيرها من قوات خمير المسلحة التي تعارض المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا

والتي فرّت الى تايلند لا ينبغي اعتبارها من اللاجئين . ويتعين تجريدها من السلاح وحشدها في معسكرات منفصلة بعيدا عن مناطق القتال . بيد أن الجانب التايلندي سمح لرجعيي خمير المسلحين بالبقاء في معسكرات اللاجئين الموجودة على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا والسيطرة على هذه المعسكرات ، ويطالب الآن بنقل هذه المعسكرات الى داخل الأراضي الكمبوتشية فيما يسمى " بمناطق السلم المنزوعة السلاح " ، وهكذا فان الدوائر الحاكمة في تايلند لا يهمها تأمين سلامة اللاجئين . والمسألة هي أنه لكون طغمة بول بوت لم تعد تسيطر على السكان أو الأرض في كمبوتشيا فقد كان عليها أن تستخدم شعار الانسانية لانشاء معسكرات للاجئين يمكن وضعها تحت سيطرة رجعيي خمير المسلحين ومن ثم انشاء معقل لهم داخل كمبوتشيا . وفيما يتعلق باللاجئين ، فان المرء ليتساءل عما اذا كان ثمة بلد في العالم ينشئ " ملجآت " منيعة في أراضيه لتشجيع لاجئي بلده على الانتقال اليها .

وتصر الدوائر الحاكمة في تايلند ، بدعوى منح المعونات لكلا الطرفين على أساس عادل ، على توزيع سلع الاغاثة على الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية ونقل هذه السلع بطريق البر عبر الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية . فما هو الوضع الحقيقي ؟ على مدى العام الماضي أو يزيد ، أرسلت ثلاثة أرباع سلع الاغاثة المقدمة من البلدان الغربية والموجهة من خلال المنظمات الدولية الانسانية الى مناطق الحدود الكمبوتشية ولم يسلّم سوى ربع واحد فقط داخل الأراضي الكمبوتشية . وقد أكد كثير من المراقبين الموضوعيين أن من النادر أن تصل سلع الاغاثة بالفعل الى لاجئي كمبوتشيا ، فجميع هذه السلع تقريبا تقع في أيدى طغمة بول بوت ورجعيي خمير الآخرين . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ قامت السيدة هولتزمان عضو الكونغرس في الولايات المتحدة بزيارة معسكر للاجئين على الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية وقالت انها وجدت " أن جنود بول بوت يبدون بصحة جيدة ويبدو أنهم يحصلون على تغذية جيدة في حين كان الأطفال يتضورون جوعا " (فوا ، ه تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) . بل لقد حاول عدة أفراد في الدوائر الحاكمة في تايلند أن يمارسوا بصفاقة الضغط على المنظمات الدولية لتوزيع سلع الاغاثة على الحدود التايلندية ـ الكمبوتشية مهددين بأن تايلند ستقوم في حالة اتخاذ اجراء مغاير بايقاف نقل هذه السلع من بانكوك الى بنوم بنه . وكانت هناك مجاعة في كمبوتشيا في عام ١٩٧٩ ، ولكن الحالة لم تكن بالخطورة التي جأرت بادعائها أجهزة الدعاية في تايلند والصين والولايات المتحدة . ذلك أنه قد بولغ عن عمد في وصف المجاعة التي حدثت في كمبوتشيا ، وأذيعت أرقام ربت على الملايين (في حين لم يكن هناك بالفعل سوى ٠٠٠ ٥٠ ١ لاجئ فقط) . وكان الغرض هو اساءة استخدام شعار المعونة الانسانية لتوفير هذه المعونة لرجعيي خمير ، ولاغراء الكمبوتشيين على الفرار الى تايلند بوصفهم لاجئين ، لتوفير مصدر لمجندين جدد لقواتهم السياسية والعسكرية ، ولخلق حالة من عدم الاستقرار على طول الحدود الكمبوتشية ، ولتيسير تسللهم داخل كمبوتشيا للقيام بأنشطة تخريبية ضد السلطة الثورية الكمبوتشية ، ولاساءة استخدام المعونة الانسانية ولإثراء عدد من الناس في تايلند .

وقد ادعت الدوائر الحاكمة في تايلند أنها سمحت بعودة اللاجئين بصورة طوعية الى أرض الوطن لأسباب انسانية . فاذا كان هذا صحيحا ، فما الذى يدعوها الى أن ترفض بعناد التفاوض وتتخذ تدابير من جانب واحد تفرض على كمبوتشيا في الوقت الذى أعلن فيه المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا استعداده للتفاوض بشأن تلك العودة ؟ من الواضح أنها تريد استخدام اللاجئين لتنفيذ خططها السياسية والعسكرية . ففي خلال موسم الجفاف في عام ١٩٧٩ ، عندما واجهت بقايا قوات بول بوت احتمالات التفكك ، قامت بفتح حدودها أمامهم واستخدمت الغذاء لاغراء الكمبوتشيين على الفرار الى تايلند بصفتهم لاجئين . وعندما حل موسم المطر ، وتصورت طغمة بول بوت وغيرها من جماعات خمير الرجعية أنها قد تتمكن من الانغماس في الأنشطة التخريبية تحت ستار الظروف الجوية المواتية ، قامت تايلند بدفع اللاجئين مرة أخرى عبر الحدود ، الأمر الذى لا يختلف عن استخدام المدنيين والنساء والأطفال كدرع يتم من خلفه اعادة قوات خمير الرجعية ، بعد أن تكون قد استردت قواها وأصبحت تملك معدات أفضل ، وذلك لمحاربة شعب كمبوتشيا . هذه هي الحقيقة حول دفع مئات الآلاف من اللاجئين مرة أخرى بصورة جماعية ووحشية عبر الحدود خلال موسم المطر في ١٩٧٩ . وهذا أيضا هو جوهر ما يسمى " خطة الاعادة الطوعية الى الوطن " التي تحاول الدوائر الحاكمة في تايلند ، جاهدة ، أن تقوم بتنفيذها في خلال الموسم المطير الجارى .

وتشكل مقترحات المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا تدابير عملية للتوصل الى حل مرض لمشكلة اللاجئين والاغاثة ، وذلك من خلال المفاوضات والتعاون بين الجانبين ومع المنظمات الدولية . وتنطوى هذه المقترحات على أهداف انسانية وسوف تسهم في اقرار السلم والاستقرار في مناطق الحدود الخاصة بالبلدين . كما أنها تقوم على أساس احترام استقلال وسيادة كمبوتشيا وتايلند . ولا يمكن تنفيذ أى تدبير يقدم تحت شعار انساني لم يتم التفاوض بشأنه ولا يحترم سيادة كمبوتشيا .

(ج) حول شكل المفاوضات :

أظهر المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا مرونة كبيرة وكثيرا من حسن النيّة فيما يتعلق بطريقة التفاوض : اذ يمكن اجراء المفاوضات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال بلد يمثل كمبوتشيا وآخر يمثل تايلند ، أو من خلال وسيط يتفق عليه الجانبان .

وقد رفض الجانب التايلندى التفاوض مع المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا بدعوى أنه لا يعترف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ومع ذلك فانه ينبغي لنا هنا أن نعيد الى الأذهان أنه على مدى العشرين عاما الماضية ، قامت الولايات المتحدة وفييت نام باجراء مفاوضات وتوقيع اتفاقات ثلاث مرات ، ولكنهما لم تعترفا بعد ببعضهما البعض (اتفاق جنيف المتعلق باندونيسيا في عام ١٩٥٤ واتفاق جنيف المتعلق بلاوس في عام ١٩٦٢ ، واتفاق باريس المتعلق بفييت نام في عام ١٩٧٣). وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من أن فييت نام وتايلند لم تعترفا ببعضهما البعض فقد قامت جمعيتا

الصليب الأحمر التابعة لهما في عام ١٩٥٥ باجراء مفاوضات في رانغون ، وتوصلتا الى اتفاق بشأن اعادة المقيمين الفييتناميين في تايلند . وفي مجال العلاقات الدولية ، هناك كثير من الأمثلة لبلدان تدخل في مفاوضات لتسوية المنازعات على الرغم من أنها لم تعترف ببعضها البعض .

كذلك يرى الجانب التايلندى أن الغرض من مقترحات بلدان الهند الصينية الثلاثة هو جعله يعترف بالمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا . الا أن الأخير أوضح أنه لا يربط بين مسألة الاعتراف وبين المفاوضات . والواقع أن عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة قد دخلت في مفاوضات مع المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا لتنظيم أنشطة الاغاثة الانسانية على الرغم من أن المجلس لم يسترد بعد مقعده الشرعي في الأمم المتحدة .

وان الاستنتاج الوحيد الذى يمكن التوصل اليه هو أن المبرر الذى قدمه الجانب التايلندى انما هو محض اختلاق وسفسطة . والواقع أن بعض الأفراد في الدوائر الحاكمة في بانكوك لا تريد ، تحت ضغط بيجينغ ، اجراء مفاوضات بأى شكل كان : فهم لا يريدون سوى فرض تدابير من جانب واحد تعد انتهاكا لسيادة كمبوتشيا .

وموجز القول ، أن التدابير التي اقترحها الجانب التايلندى لا تستهدف تخفيف حدة التوتر والمحافظة على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وانما تهدف فحسب الى التواطؤ مع العناصر المولعة بالقتال في بيجينغ من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وانتهاك سيادتها ، ومعارضة بلدان الهند الصينية الثلاثة . وقد قامت تايلند ، بالاشتراك مع الصين ، بخلق حالة من التوتر على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، ولجأت الى استخدام مشكلة اللاجئين الكمبوتشيين ومسألة الاغاثة الانسانية في كمبوتشيا في محاولة لايجاد قوتين ومنطقتين في كمبوتشيا . كذلك طالبت بالتوصل الى حل سياسي لما يسمى بالمشكلة الكمبوتشية تمشيا ومصالح النزعة التوسعية للصين وميلها الى الهيمنة ، و"تايلند العظمى" التي يدعو اليها الرجعيون التايلنديون . ان هذه سياسة خطيرة تفتقر الى بعد النظر وتتعارض والمصالح الحقيقية لشعب تايلند ، كما أنها ضارة بتايلند نفسها وللسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وان الاقتراح ذى النقاط الأربع الذى قدم في مؤتمر وزراء خارجية لاوس ، وكمبوتشيا ، وفييت نام في فينتيان انما هو معقول ومنطقي وعادل ويحترم المصالح الشرعية لكمبوتشيا وتايلند . وهذا هو الطريق السليم الى اقرار السلم والاستقرار على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، كما أنه يضمن سيادة كلا البلدين وأمنهما . وان الموقف الجاد والنية الطيبة للمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا وبلدان الهند الصينية الثلاثة انما يحظيان بقبول يتسع نطاقه باستمرار من جانب الرأى العام العالمي الذى يعتبرهما عاملا ايجابيا لتخفيف حدة التوتر والاسهام في تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وفي تحقيق السلم العالمي .

*

* *

ان القضية العادلة لشعوب فييت نام ، ولاوس ، وكمبوتشيا تحظى بموافقة وتأييد واسعي النطاق من جانب الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ، والبلدان المحبة للسلم والعدل في العالم . وينمو الاتجاه الرامي الى تحقيق السلم والتعاون والصداقة بين دول جنوب شرقي آسيا نظرا لأنه يمثل أمنية فعلية لدى مئات الملايين من شعوب جنوب شرقي آسيا . وان جميع المحاولات التي يبذلها التوسعيون الصينيون ، الذين يعملون بالتواطؤ مع الاستعماريين الأمريكيين لمعارضة فييت نام وكمبوتشيا ولاوس ، ولتحريض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية انما هي محاولات محكوم عليها بالفشل الذريع .

هانوى ، ٢٦ آب/أغسطس ، ١٩٨٠